

على الغلاف

هذ تولي «العدالة والتنمية» مقاليد السلطة في تركيا وزعيمه رجب طيب اردوغان يعرف.. مستندا الى وقائع تاريخية.. ان حزباً إسلامياً لن تستتب له الامور في دولة علمانية جيشها حاضر للخروج من الثكنات للقضاء على أي خطر يهدد مفاهيم العلمانية كلما استدعت الحاجة، لذلك اقتنع بأنه لا مناص من استحداث واقع يعتمد القوة يوازي قوة الجيش في الداخل... لترسيخ ديمومة سلطته

جيش اردوغان الموازي... الى الواجهة

علي مراد

انشغل الإعلام العربي والعالمي ومعه دول بمتابعة ملامسات المحاولة الانقلابية في تركيا ليل الخميس - الجمعة الماضي، واستغرق المحللون في محاولة فهم الأسباب التي دعت فئة من الجيش التركي إلى محاولة الانقلاب على الرئيس رجب طيب اردوغان وحكومته، وعواقب العملية الانقلابية والنتائج التي ستفرزها. لا شك في أن عوامل عديدة اجتمعت كلها في إطار واحد، دفعت هذه الفئة العسكرية إلى الإقدام على خطوتها التي وُصفت بالمرهقة حيناً والمتسرعة حيناً آخر. كتب عديدون عن ممارسات اردوغان وحزبه في المجتمع التركي على مدى 13 عاماً من الحكم، منها المرتبط بالبعد الاجتماعي والبعيد السياسي والحريات المقموعة، إضافة إلى الانقلاب على «الكلمالية» ومحاولة اجتثاثها للعودة إلى زمن السلطنة العثمانية.

ويقول رئيسها الجنرال المتقاعد عدنان تريفيردي إنه تأثر بتجربة الغرب في إنشاء شركات الاستشارات الدفاعية وأراد أن تكون شركته النموذج الإسلامي الذي سيقدم المساعدة لكل الدول الإسلامية، مبدياً انزعاجه من نزعة «الهوية الصليبية» في تجربة حرب البوسنة عام 1995 كما شاهدها خلال خدمته في الجيش التركي في البوسنة، حسب وصفه. الجنرال الإسلامي كان محور حديث الصحافة التركية المعارضة العام الماضي مع بروز اتهامات لاردوغان والمحيطين به بدعم تنظيم «داعش». كانت شركة «صادات» قد نشرت على موقعها على الانترنت إعلاناً بالتحقق العربية تطلب فيه توظيف العشرات من الميكانيكيين ممن يجيدون اللغة العربية، للعمل في صيانة عربات «هامفي» وسيارات رباعية الدفع، الأمر الذي دفع الصحافة التركية حينها إلى اتهام الشركة بصيانة عربات «داعش» في الرقة، إضافة إلى اتهامها بتقديم خدمات تدريب لعناصر ليبين يتبعون لقوات «فجر ليبيا». وبعد تصاعد الضجة الإعلامية حول الإعلان، تم حذفه من موقع الشركة الإلكتروني. هذه المعلومات التي تم تداولها العام الماضي، عادت إلى الظهور أواخر حزيران الماضي، مضافة إلى معلومات جديدة نشرها المغرد «فؤاد عوني» على حسابه في تويتر يقول فيها إن الاستخبارات الألمانية والأميركية بصدد نشر تقارير استخباراتية قريباً تثبت تورط أشخاص محيطين باردوغان بتفجيرات «داعش» في أوروبا، بعد أن كانت روسيا قد نشرت أواخر 2015 بعض الأدلة التي تثبت علاقة اردوغان ويطانته بتنظيم «داعش»، من تجارة النفط إلى تقديم المساعدة اللوجستية للتنظيم الإرهابي. يقول عوني في تغريداته إن اردوغان تخوف من هذه المعلومات، وقد شعر بالضيق، وأمر أحد مساعديه عبدالله تونكلي بإبلاغ عدنان تريفيردي بالبقاء داخل تركيا وعدم السفر إلى الخارج لأنه لا يريد أن يُفصح ويزداد الواشون به في الغرب، كما حصل مع رجل الأعمال المقرب منه رضا ضراب، الذي القي القبض عليه في الولايات المتحدة قبل أشهر، وتتم محاكمته

ما هي شركة صادات؟

في موقعها على الإنترنت، تقدم الشركة نفسها على أنها تأسست بدعم 64 ضابطاً وضابط صف قاموا بالخدمة في القوات المسلحة التركية.

انقرة تخير واشنطن: «انجليك» مقابل غولن؟

يرى خبراء أن تركيا قد تلجأ إلى استخدام قاعدة انجليك الاستراتيجية التي يجري فيها تنسيق الغارات الجوية على تنظيم «داعش» كورقة ضغط

التركية بتسليم الداعية فتح الله غولن، لانقرة، في وقت لفت فيه وزير العمل التركي، سليمان صويلو، إلى أن واشنطن «تقف وراء الانقلاب». ورأى مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن، سونر غاغباتاي، أن تركيا سترتكب خطأ إذا استخدمت قاعدة انجليك لتسريع تسليم غولن، خصوصاً بالنظر إلى أن «الوصول إلى القاعدة مهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكنه ليس ضرورياً». وشرح أن «واشنطن تمكنت من استخدام القاعدة فقط في عام 2015، وقبل ذلك كانت العمليات الأميركية لمكافحة الإرهاب تنفذ من دون استخدام انجليك أو سواها من القواعد التركية»، مشدداً على أن «واشنطن قادرة على اللجوء إلى هذا الخيار مجدداً إذا أجبرتها تركيا» على ذلك.



على الولايات المتحدة، على خلفية التوتر المستجد بين الطرفين بعد محاولة الانقلاب. وما يثير غضب المسؤولين الأتراك، أن الولايات المتحدة أدارت حتى الآن أنها الصماء للمطالب

(الأخبار، أ ف ب)

بتهم غسل أموال واختلاس وتهرب من الضرائب. النائب التركي فكري ساغلاز يروي في معرض حديثه عن «صادات» أن من بين الادعاءات التي كان من المفترض أن يجيب عليها رئيس الوزراء تتعلق بتدريبات «صادات» التي تم تجميدها مؤخراً بعد أن حصلت الأجهزة الاستخباراتية الغربية على معلومات بشأن تلقي عناصر تنظيم «داعش» التدريب على أيدي ضباط «صادات»، بينما واصلت منشآت الشركة السرية داخل تركيا عمليات التدريب داخل مخيمات. كذلك فإن ساغلاز يقول إن بعض الشبان الذين يلتحقون بهذه المخيمات السرية ينتمون إلى القطاعات الشبابية لحزب «العدالة والتنمية»، وما يُعرف بـ«جمعية الغرف العثمانية» المقربة من الحزب الحاكم. النائب التركي ساغلاز كان قد نبه (قبل الانقلاب) إلى خطورة نشاط «صادات» في المستقبل، واعتبر نشاطاتها بمثابة متهمة لحرب أهلية محتلمة، محذراً من عمليات اغتيال وتخريب وحتى هجمات على مقاه داخل البلاد وخارجها لتحقيق أهداف مشبوهة، (وهذا ما تم تسجيله في اليومين الماضيين في مدن ملاطيا وأنطاكية وبعض أطباء اسطنبول، وقد بدأ يأخذ أبعاداً طائفية وقومية). من المؤكد أن الشركة لم تحصل على أي ترخيص رسمي للعمل في مجال التدريب والاستشارة العسكرية، ولكن يرى النائب ساغلاز أن حكومة «العدالة والتنمية» منحت إذن عمل خاصاً (غير معن) لـ«صادات» لكي تصبح بديلاً للقوات المسلحة (وفق تصريحه قبل عملية الانقلاب الفاشلة).

وإذا ما عدنا إلى ليلة الانقلاب،



نشاط لشركة استشارات عسكرية وأمنية تدعى «صادات»



شاهد بعضنا لقطات بثتها القنوات التركية مباشرة على الهواء ظهرت فيها مجموعات من الشبان بلباس مدني للحظات، يحملون بنادق أوتوماتيكية في شوارع إسطنبول، وقد سجل تبادل إطلاق نار بين هذه المجموعات وقوات المنقلمين، ولا يستبعد مصدر معارض أن يكون هؤلاء من الجنود الذين دربتهم «صادات»، ومنهم من لبس سترات مكتوب عليها «شرطة» للتمويه وتحقيق الأهداف تحت عباءة القانون. كذلك يقول الصحافي والمحلل التركي المقيم في واشنطن إلهان تنير، إن اردوغان اعتقل منذ الجمعة الماضي 103 ضباط برتبة جنرال وأدميرال من أصل 358 جنرالاً يخدمون في كل تركيا، أي ما نسبته 30% من جنرالات القوات المسلحة أطاحهم اردوغان بعد 72 ساعة على الانقلاب الفاشل، مع الإشارة إلى أن كل جنرال من هؤلاء يتم توقيف الضباط. الأقل منه رتبة - من العاملين في فريقه. وهنا يلح تنير إلى أنه لا يستبعد أن يقوم اردوغان بتعيين ضباطه ورجاله الذين تدربوا في جيشه الموازي في مراكز المقالمين، في ظل الحديث عن وصول موجة الإطاحة إلى كل من يعارضه في قطاعات التعليم والإعلام والصحافة، تماماً كما تمت إقالة ما يقارب 3000 قاض من سلك القضاء بعد ساعات على انتهاء الانقلاب. أيما تكن مسببات الانقلاب الذي فشل والعوامل التي دفعت مجموعة من الضباط إلى تنفيذ، تبقى المعطيات والتفاصيل الحقيقية لدى الضباط المنقلمين أنفسهم. ونظراً إلى ظروف المرحلة التي تمر بها تركيا، من الواضح أن أحزاب المعارضة اختارت أن تخفض رأسها كي تمر عاصفة الانقلاب الأردوغانية المضادة، فليس الوقت مناسباً لإصرار المعارضين على استكمال نبش ملفات فساد اردوغان، في ذروة موجة الانتقام والتصفية التي يمارسها ضد معارضيه وكل من يشتد في لحن قوله بعضاً من خطر. ودائماً بحسب اردوغان التهمة جاهزة: «الانتماء إلى التنظيم الموازي»، وبالتالي الاعتقال وربما الإعدام غداً، مع حديث الأوساط الأردوغانية عن تعديل مرتقب للقانون لإعادة فرض عقوبة الإعدام.

اردوغان يخطط الدولة والشارع... و«الحلفاء» يحذرون

الحكومة لاحتواء الأوضاع، ألغت الإجازات السنوية لنحو ثلاثة ملايين موظف، وأمرت من كان منهم في إجازة حالياً «بالعودة إلى وظائفهم بأسرع ما يمكن». وفي إطار حملة «التطهير» التي بدأت قساوتها تعكس حجم مخاطر الانقسام العمودي في تركيا، أعلن رئيس الوزراء بن علي يلدريم، توقيف 6038 عسكرياً و755 قاضياً (يشمل الرقم عزل 48 قاضياً يتبعون للمحكمة الإدارية العليا)، ومئة شرطي. وتضم القائمة 103 جنرالات وأميرالات، بينهم قائد القوات الجوية السابق، أكين أورتورك، الذي تضاربت الأنباء أمس حول اعترافه بالتحضير للانقلاب. وفي السياق، قال مسؤول أمني كبير

ذلك، وك رئيس للبلاد، سأوافق على أي قرار يصدر عن البرلمان». وفي لغة مربية، أضاف: «الآن لدى الناس فكرة بعد العديد من الأحداث الإرهابية، بأن الإرهابيين لا بد من قتلهم... لماذا ينبغي إبقاؤهم وإطعامهم في السجون على مدى سنوات مقبلة. يريدون (الناس) نهاية سريعة، لأن الناس فقدوا أطفالاً... هناك أمهات وأباء حزناء ويعانون».

وفيما كان الجميع يتابعون مقابلة الرئيس التركي مساءً، كانت يوميات تركيا «ما بعد الانقلاب» تشهد أمس ارتفاع عدد الاعتقالات ووصولها إلى إدارات ووزارات لا علاقة لها بالشأنين العسكري والأمني، أو حتى الشأن القضائي، مثل وزارة المالية، إذ نقلت وكالة «الأناضول» شبه الرسمية عن مصادر في الوزارة قولها إنه «أوقف 1500 موظف عن العمل مؤقتاً لمدة غير محددة، وهي عمليات ستستمر»، بينما ذكرت قناة «سي. إن. إن. إن. إن» أن 30 حاكماً إقليمياً وأكثر من 50 من كبار الموظفين أقبِلوا أيضاً. ومن ضمن الأطر الجديدة التي أقرتها

الغربيين الذين استغلوا فرصة لاقائهم في بروكسل، واطلقوا مواقف واضحة تشدد على ضرورة التمسك بـ«قيم دولة القانون». وفي أول مقابلة له عقب محاولة الانقلاب، خرج الرئيس رجب طيب اردوغان، عبر شبكة «سي أن أن» الأميركية، ليطلب من واشنطن تسليم أنقرة الداعية فتح الله غولن، وذلك بموجب «الاتفاق المشترك لتسليم المجرمين». وبرز إمكانية اللجوء إلى عقوبة الإعدام مجدداً بحق متهمين بالانقلاب، بالقول إن «هناك جريمة خيانية واضحة والطلب (الحاق عقوبة الإعدام) لا يمكن أبداً أن ترفضه حكومتنا. لكن بطبيعة الحال سيتطلب الأمر قراراً برلمانياً، وبعد

فيما كان حلفاء أنقرة الغربيون يحذرونها من «التهادي»، كرس رجب طيب اردوغان أمس سياسة «تطهير» الدولة من معارضيه. بالتوازي مع الإمساك بالشارع من خلال الإبقاء على انتشار مناصريه في ساحات كبرى المدن

انقسم الحدث التركي بين مجالين أمس، أولهما داخلي يتمثل بمواصلة السلطات التركية لسياسة الاعتقالات و«تطهير» مجمل الإدارة من «الخونة»، فيما كان الثاني خارجياً، على علاقة باستمرار التجاذبات الكلامية بين أنقرة وحلفائها